

بالكفر، فقال بعضهم: من عمل عملا قد حكم الله على فاعله بالكفر؛ فهو كافر كفرا مخرجا من ملة الإسلام، وإن صاحبه مخلد في النار . وآخرون رأوا مثل هذه الأعمال كفرا دون الاعتقادي ، وهؤلاء لا يجعلون كفرا يخرج من ملة الإسلام إلا الكفر الاعتقادي فقط . وأما الكفر العملي فيرونه كفرا دون كفر، لا يخرج من ملة الإسلام ، وهذا رأى ابن عباس من الصحابة وجمهور العلماء . ومنهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي .

وعلى كل حال؛ فلا يجوز الحكم على مسلم بعينه بمكفر من هذه المكفرات قبل إقامة الحجة عليه ، والإعذار إلى الله فيه ، ومعرفة بواطن أموره ، ولماذا صنع مثل ذلك .

ووفق هذه القواعد الثلاث تستطيع القول: إن حكمنا على مسلم ما بأنه قد كفر؛ يكون حكما صحيحا ، وأما إطلاق القول على عواهنه في تكفير كل من فعل مكفرا وإن لم تقم الحجة عليه ، وكل من اعتقد عقيدة كفرية - وإن كان متأولا - فلا شك أن هذا باطل وزور .

وأما إطلاق الحكم على مجتمعاتنا كلها بأنها كافرة وجاهلية، وبالتالي على من لم نعرف من الإسلام بأنه كافر؛ لأنه يعيش في مجتمع زعموه كافرا، فلا شك أن مثل هذا من الضلال البين ؛ لأنه تكفير للمسلمين وهدم للإسلام .

هل نستطيع معرفة المسلم على الحقيقة ؟

أولا : اعلم يا أخى . . أن حكم الله وشهادته تختلف عن حكمنا وشهادتنا، وذلك أن الله إذا حكم فإنما يحكم بعلمه الذى لا يخطئ ، ولا يأتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأما أحكامنا فهي قاصرة وظاهرية، فقد نشهد ظاهرا لرجل بالإسلام ولا يكون مسلما ؛ بل منافقا يظهر لنا غير ما يبطن ، وقد نشهد على رجل بالكفر والردة ولا يكون كذلك عند الله سبحانه وتعالى . كما قال ﷺ : «إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما» ^(١) ، وفي رواية : «إن كان كما قال

(١) أخرجه البخارى [٦١٠٤] ، ومسلم [١١١/٦٠] واللفظ له ، من حديث ابن عمر، رضى الله عنهما .

وإلا رجعت عليه « (١) ، فعلم بذلك أن المسلم قد يشهد عليه أخوه بالكفر ، وليس هو كذلك .

ثانيا : الخطأ فى العفو خير من الخطأ فى العقوبة : « لأن نخطئ فى العفو خير من أن نخطئ فى العقوبة » أعنى : إذا أخطأنا وحكمنا على رجل بالإسلام بما ظهر لنا من إظهاره لبعض شعائر هذا الدين ، ولم يكن الرجل كذلك عند الله - سبحانه وتعالى - فلا يضيرنا ذلك ، ولسنا بهذا ملومين عند الله ، ولكن إن حكمنا على أحد من المسلمين بالكفر ، وهو ليس كذلك عند الله - سبحانه وتعالى - فقد تورطنا وتعرضنا لسخط الله وغضبه ؛ بل قد نخرج بهذا من الإسلام الذى أردنا إخراج غيرنا منه .

هذا ولم يأمرنا الله سبحانه وتعالى أن نشق قلوب الناس ، وأن نعرف حقيقة معتقدتهم ، وإنما أمرنا أن نحكم بما ظهر لنا من أحوالهم كما قال ﷺ لخالد بن الوليد : « لم أؤمر أن أشق عن قلوب الناس » ، وذلك عندما ذكر عنه أن فلانا يقول بلسانه ما ليس فى قلبه - [رواه مسلم] (٢) . وكما قال أيضا ﷺ لأسامة عندما قتل رجلا فى الحرب شهد أن لا إله إلا الله عندما رفع السيف عليه ، قال النبى لأسامه : « أقتلته بعد أن قال : لا إله إلا الله ، وما تفعل بلا إله إلا الله؟ » فقال : يارسول الله إنما قالها متعوذا . فقال له ﷺ : « هلا شققت عن قلبه؟! » (٣) وهذا استفهام استنكارى ؛ لأنه لو شق قلبه لم يعرف : أمسلم هو أم كافر؟ وهل قال ما قال مؤمنا أم متعوذا خائفا من السيف فقط ؟ .

والمهم فى هذا الصدد أن حكمنا بالإسلام لا يدخل أحدا الجنة ، وحكمنا على رجل بالكفر والردة لا يدخله النار بالضرورة ، فقد نخطئ فى هذا وهذا ، كما قال ﷺ : « إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس ، وهو من أهل

(١) هى رواية مسلم [٦٠/٠٠٠] .

(٢) أخرجه مسلم [١٠٦٤/١٤٤] من حديث أبى سعيد الخدرى ، رضى الله عنه ، وفيه :

« إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس » .

(٣) سبق تخريجه .

النار. وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة». متفق عليه^(١).

والخطأ فى الحكم على الناس لا يسلم منه أحد؛ لأن الإيمان حقيقة قلبية لا يطلع عليها إلا علام الغيوب- سبحانه وتعالى- كما قال لنبىه : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١] .

وخلاصة هذه الفقرة: أننا إذا أخطأنا وحكمنا لرجل بالإسلام لما ظهر لنا من أمره وليس كذلك ، فلا يضرنا هذا عند الله ، وليس هذا بمدخلة الجنة إن لم يكن كذلك فى الحقيقة والواقع ، ولكننا ولا شك ملومين عند الله إن أخرجنا رجلا من الإسلام، وهو لم يفعل أو لم يقل ما يكون به كافرا؛ لتحذير الرسول السابق : «من قال لأخيه : يا كافر ، وليس كما قال ، إلا حار عليه»^(٢) ، أى رجع عليه الوصف. لذلك كان الخطأ فى العفو خيرا من الخطأ فى العقوبة كما أسلفنا .

هذا ويترتب على إخراج رجل من الإسلام أضرار ومفاسد عظيمة إذا لم يكن كافرا فعلا ؛ فبالحكم على رجل بالكفر : يستباح دمه ، وعرضه ، وماله، ويجب على المسلمين قتاله وقتله إن تمكنوا من ذلك ، ولا يرث أهله تركته ، ولا يدفن فى مقابر المسلمين إن مات على ما حكمنا عليه به من الكفر والردة ، ويجب مفارقة امرأته إن كانت تحته مسلمة وهدم نكاحه ، وإبطال شهادته مطلقا . ولا شك أن هذه أمور فى غاية الخطورة إذا لم تكن فى نصابها الصحيح، وذلك أن المؤمن محبوب عند الله- سبحانه وتعالى- وتوعد من يعتدى على شىء من حرماته بغضب الله وسخطه؛ بل إن المعتدى على دم المسلم مخلد فى النار كما قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] ، ولذلك غضب الله على الخوارج، وأمر

(١) أخرجه البخارى [٤٢٠٧] ، ومسلم [١٧٩/١١٢] من حديث سهل بن سعد، رضى الله عنه .

(٢) سبق تخريجه .

رسول الله ﷺ فيهم: « يحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم ، وصيامه إلى صيامهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية »^(١) ، ومروقيهم من الدين إنما هو لاستحلالهم قتل المسلمين الذين استحلوا قتلهم بمعاصيهم ، وحكموا عليهم بالكفر ، وهم - أعنى المحكوم عليهم - لم يكونوا كفارا في ميزان الله - سبحانه وتعالى - ولذلك لم ينفع الخوارج اجتهادهم في العبادة مع قتلهم للمسلمين . ولهذا قلنا إن المفاصد العظيمة التي تتأتى من الجهل والخطأ بإخراج مسلم من الإسلام لا يعدلها شيء ، لأنها في الحقيقة تعادل المروق من الدين والخلود في النار . وأما الحكم على مسلم بأنه مسلم وليس كذلك ؛ فإن مفاسده قليلة جدا ؛ بل تكاد تنعدم إذا عرفنا حقيقة الفرق بين الكفر والإيمان ، ولم نقر مسلما على أن يعمل باطلا أو يقول باطلا ، فإذا أنكرنا على المسلم فعله الباطل ، سواء كان شركا أو كفرا أو معصية ؛ فإننا برأء عند الله ، ثم إذا اتبعنا مع كل مسلم القواعد الشرعية في المعاملات ، فلم نزوجه إلا إذا عرفنا صدقه وأمانته ، ولم نشتر منه أو نتبايع معه إلا كذلك أيضا ، فلا شك أننا نكون في أمان وعافية . والمهم في هذا الصدد : أن الخطأ في الحكم بالإسلام للمسلم الذي يظهر شيئا من الإسلام ؛ خيرٌ من الخطأ في الحكم بالكفر على مسلم نخرجه من الدين ، وهو لا يستحق هذا الإخراج .

منهج أهل السنة في تقويم أخطاء الحكام :

من أوائل الأمور التي وقع الخلاف فيها بين المسلمين أسلوب تغيير المنكر ؛ فبالرغم من أن هناك اتفاقا عاما ، أو إجماعا بين المسلمين جميعا على أن المنكر يجب تغييره بوسيلة من الوسائل الثلاث : اليد ، واللسان ، والقلب - فإن المسلمين اختلفوا قديما في الأسلوب الذي يجب أو يستحب تغيير المنكر بواسطته . وكذلك

(١) أخرجه مسلم بنحوه برقم: [١٠٦٦/١٥٦] ، من حديث على بن أبي طالب رضى الله

اختلفوا أيضا فى المواضع التى يجوز استعمال اليد- أى القوة - فيها ، ومتى يجوز استخدام اللسان ، وما الأوقات التى يعذر المسلم فيها إن أنكر بقلبه فقط ؟ .
وبالرغم من أن المسلمين أيضا متفقون على وجوب اتباع الحكمة فى كل ذلك ؛ إلا أن تفسير الحكمة يختلف من طائفة إلى أخرى ، ومن فرد إلى فرد .
ويظهر هذا الاختلاف واضحا جليا فى إنكار منكر الإمام المعلن للإسلام ،
فبينما رأى الخوارج والمعتزلة وجوب إنكار منكر الإمام بكل صورة من صور الإنكار ، اليد واللسان والقلب - نجد أن أهل السنة وعلماء السلف قديما وحديثا قالوا بتحريم إنكار منكر الإمام المعلن للإسلام باليد ، وأنه لا يجوز إنكار منكره إلا باللسان والقلب فقط .

مستند الخوارج والمعتزلة :

وقد استند الخوارج والمعتزلة فيما ذهبوا إليه من وجوب الخروج على الإمام المسلم بالسيف إذا انحرف أو ظلم ، أو خرج - فى نظرهم - عما يعتقدونه من الدين استندوا فى ذلك إلى عموم قوله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » . رواه مسلم^(١) . وقالوا : إن هذا حديث عام ، ولم يخص فيه الرسول الإمام عن غيره ممن يعمل منكرا . وكذلك استدلوا بقول عمر بن الخطاب : « وإذا أسأت فقومونى » ، فقال له رجل : لو رأينا فىك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا !! فسكت عمر على ذلك . وهذا إقرار بجواز تقويم منكر الإمام العام وعوجه بالسيف .

مستند السلف وأهل السنة والجماعة :

وقد رد علماء السنة والسلف على ما قاله الخوارج والمعتزلة فى ذلك بقولهم : إن الرسول ﷺ استثنى الإمام من تغيير منكره بالقوة ؛ بل لم يجز أصلا إنكار منكره

(١) أخرجه مسلم [٧٨/٤٩] من حديث أبى سعيد الخدرى ، رضى الله عنه .

إلا باللسان فقط ، وقد جاء هذا فى أحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ فى حديث ابن مسعود: « ستكون أثره.. وأمور تنكرونها » قالوا يا رسول الله، فما تأمرنا؟ قال: «تؤدون الحق الذى عليكم، وتسألون الله الذى لكم». رواه البخارى ومسلم. (١) وكذلك حديث أم سلمة فى مسلم عن النبى ﷺ: « أنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع » قالوا: يا رسول الله، أفلا نقاتلهم ؟ ! قال ﷺ: « لا ، ما صلوا » (٢) اهـ .

قال أهل السنة والجماعة : وهذا نص فى أن الإنكار على الإمام الذى يخلط فى عمله وحكمه بين الحلال والحرام لا يجوز الخروج عليه بالسيف؛ بل إذا كره بقلبه فقد برئ ، وإذا أنكر بلسانه فقد سلم، ولكن من رضى وتابع كان مشاركا فى الإثم والمعصية ، وقد استفصل المسلمون رسول الله فى جواز الخروج عليهم بالسيف حيثئذ ، فأبى وقال : « لا ما صلوا » . أى ما داموا ملتزمين بالصلاة .

ويؤيد حديث أم سلمة هذا حديث عرف بن مالك فى مسلم أيضا أن رسول الله ﷺ قال : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم ». قيل: يا رسول الله، أفلا نناذبهم بالسيوف ؟ فقال : « لا، ما أقاموا فيكم الصلاة ! وإذا رأيتم من ولا تكم شيئا تكرهونه فاكروهوا عمله ، ولا تنزعوا يدا من طاعة » (٣)

وهذا ظاهر واضح أن الإمام - وإن استحق اللعن من المسلمين - وكان بغضا إليهم مبغضا لهم - لا يجوز الخروج عليه بالسيف ما دام أنه من جملة المصلين .

وقال أهل السنة والجماعة أيضا والسلف قاطبة: إنه لا يجوز الخروج على الإمام الذى ما زال يصلى ؛ إلا أن يكفر كفرا بواحا . والبواح هو العلانية الشائع، أى

(١) أخرجه البخارى برقم: [٣٦٠٣] ، واللفظ له ، ومسلم [٤٥/١٨٤٣] من حديث

ابن مسعود مرفوعا، رضى الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم [٦٣/١٨٥٤] من حديث أم سلمة ، رضى الله عنها .

(٣) أخرجه مسلم [٦٥/١٨٥٥] . وفيه: « بالسيف » . بدلا من « بالسيوف » .

أن يعلن ذلك ولا يكون مسرّاً به لأهل خاصته مثلاً . واستندوا في ذلك أيضاً إلى حديث جنادة بن أبي أمية قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض، فقلنا حدثنا - أصلحك الله - بحديث ينفع الله به ، سمعته من رسول الله ﷺ فقال: «دعانا رسول الله ، فبايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الأمر أهله ، قال : إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان » . . متفق عليه^(١) . وهذا نص ظاهر في عدم جواز منازعة الإمام الأمر إلا أن يعلن الكفر علانية .

وأما استدلال الخوارج والمعتزلة بقول عمر فلا حجة فيه ؛ لأنه لم يقل : قوموني بالسيف ، وإنما قال : «قوموني» فقط . وقول القائل لعمر، رضى الله عنه : «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا» تطاول منه على أمير المؤمنين ، لم يشأ أن يرد عليه وهو في مقام الإمام ، وفي خطبته الأولى ، حتى لا يُتهم بالدفاع عن نفسه ، وإلا فهذا الأمر أشبه بين السلف مما هو معلوم من الدين بالضرورة .

لم يكتف أهل السنة والسلف بالاستدلال بالنصوص فقط لتأييد وجهتهم في عدم جواز إنكار منكر الإمام المسلم بالسيف ، والاكتفاء فقط باللسان والقلب ، أقول: لم يكتفوا بالنصوص فقط ؛ بل أيدوا آراءهم بالأدلة العقلية أيضاً ، وكذلك فعل الخوارج والمعتزلة ، فقد زعموا أن الخروج على الإمام بالسيف أدعى لاستئصال مادة الشر ، وأرهب للأئمة حتى لا يجاوزوا القرآن والسنة ، ويخافوا البطش بهم إن هم جاروا أو ظلموا .

وأما أهل السنة فإنهم قالوا: بل الضرر الواقع على جمهور المسلمين من ذلك أشد من انحراف الحاكم وظلمه ، فإن السيف إذا وقع بين الأمة وقعت بسببه مفسدات كثيرة . فالإمام لا بد وأن ينحار له كثيرون معه ، خاصة إذا كانت الشوكة بيده كالسلاح والجيش ، وهؤلاء حتماً سيتعصبون له ، ومن ذا يستطيع أن يصل

(١) أخرجه البخاري [٧٠٥٥ ، ٧٠٥٦] ، ومسلم برقم: [١٧٠٩ / ٤٢] ، واللفظ له .

إلى الإمام دون أن يقع القتل فى مسلمين كثيرين يتترس بهم الإمام ؟ وهذه الأحداث شواهد على ما نقول .

وهنا يقول الجاهلون الأغرار: وإذا كان الأمر كما نقول، فمعنى هذا أن لا يُنشر الدين، ولا يُنشر الإسلام؛ بل ما بينه الدعاة فى عام قد يهدمه السلطان المتافق فى يوم .

وهذا القول فيه من الجهل أمور كثيرة، وذلك أن كلمة الحق أقوى من جيروت السلطان مهما كان ، وصبر أهل الحق على حقهم وتعرضهم للأذى فى سبيله، وانتظارهم لفرج الله ورحمته - كل ذلك من عوامل انكسار الباطل واندحاره ، مهما كان هذا الباطل ، وإذا فرضنا فى السلطان النفاق وادعاء الإسلام زورا وبهتاناً، فكيف إذا كان محبا للإسلام، محبا للخير ؟ قد يحجم عن بعض تشاريعه لرغبة أو رهبة دنيوية ، وقد يحب أن يسود الدين والفضيلة، ولا يجد أعوانا للخير يعينونه فى ذلك . وافترض الشر دائما بالسلطين من اتباع الظن، ومن الحكم على القلوب التى لا يطلع عليها إلا الله، ونحن نعلم أن القلوب بيد الله يصرّفها كيف يشاء .

مفهوم الكفر البواح :

قد يثير الفصل السابق عن وسائل تغيير المنكر تساؤلات كثيرة ، واعتراضات كثيرة أيضا ، وقد ينبى للرد علينا بطرق غير مباشرة كثيرين، ومن أهم هذه الاعتراضات والشبهات التى قد أثبتت حول الموضوع هى :

ما مفهوم الكفر البواح ؟ هل هو بأن يعلن الفرد عن نفسه أنه كافر ؟ قالوا: إن هذا لا يحصل عادة . وذهب هؤلاء المعارضون إلى أن الكفر البواح هو الخروج عن أحكام الدين، ولو فى أمر واحد فقط، فمقتضى كلام هؤلاء كل من خالف أحكام الإسلام ولو فى قضية واحدة فهو كافر ، وإن صلى وصام وأعلن أنه مسلم !! وهذا الذى توصل إليه هؤلاء المعارضون هو من أعظم الفساد فى الأرض،

لأنه إخراج للمسلمين جميعا من الإسلام؛ بل إخراج لأنفسهم أيضا منه، لأنه لا يوجد فرد ما، حاكما كان أو محكوما؛ إلا وهو مقصر أو خارج عن بعض أحكام الدين، وقد يكون هذا ضعفا أو تقصيرا أو جهلا أو خوفا، أو غير ذلك . ولو عرف هؤلاء الآثار المدمرة لفقههم المريض في هذه القضية الخطيرة، لربما كفوا عن الكلام في العقائد دون رؤية وتبصر، وتعلموا أيضا أن دراسة العقائد ومسائل الإيمان من أهم ما ينبغى على المسلمين فعله الآن، فليس كل من حمل بعض الحماس الدينى ، واستطاع أن ينقل بعض الأحاديث والآيات قد أصبح فقيها بها ، وهذه أعظم مشكلاتنا فى الوقت الحاضر : أنصاف وأرباع المتعلمين الذين يستعجلون الفتوى ، وخاصة فى الأمور العقائدية الخطيرة ! .

والآن إليك - بحول الله - البيان لمفهوم « الكفر البواح » الذى عناه الرسول ﷺ فى حديثه ، الذى يرويه مسلم عن جنادة بن أمية ، قال : دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا : حدثنا - أصلحك الله - بحديث ينفع الله به ، سمعته من رسول الله ﷺ فقال : « دعانا رسول الله ﷺ ، فبايعناه ، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ، قال: إلا أن تروا كفرا بواحا ، عندكم من الله فيه برهان » (١) .

فالْبَواح هو الظهور والإعلان ، وهو ضد الخفاء . بالرغم من أن الإسلام قد أمرنا أن نحكم للمسلم بالإسلام بأى ظاهر يدل على ذلك ، فإنه قد شدد جدا علينا أن نخرج مسلما من جماعة المسلمين إلا بيقين مطلق لا يقبل الشك أبدا ، فنحن نحكم بالإسلام للشخص إذا رأيناه يعمل أى عمل يدل على الإسلام كالشهادتين والصلاة، وفى صحيح مسلم، عن عتب بن مالك، أنه قال: « أصابنى فى بصرى بعض الشيء فبعثت إلى رسول الله ﷺ : إني أحب أن تأتينى فتصلى فى منزلى فأتخذه مصلى ، قال : فأتى النبى ﷺ ومن شاء الله من أصحابه، فدخل وهو يصلى فى منزلى ، وأصحابه يتحدثون بينهم ، ثم أسندوا عظم ذلك وكبره

(١) سبق تخريجه .

إلى مالك بن دخشم، «أى أنهم اتهموا هذا الرجل بالنفاق وسوء الأفعال»، قالوا -
 أى الصحابة- : ودّوا أنه دعا عليه رسول الله ﷺ فهل لك أو أصابه شر. فلما قضى
 رسول الله ﷺ صلاته قال : «أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ؟ »
 قالوا: إنه يقول ذلك، وما هو فى قلبه، قال رسول الله ﷺ : « لا يشهد أحد أن
 لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله فيدخل النار أو تطعمه » ^(١) ، وهذا نص
 واضح فى أن النبى ﷺ نهى أصحابه عن الحكم بنفاق رجل ظهرت لهم منه أفعاله
 القبيحة ، ما دام أنه يشهد أن لا إله إلا الله . وكذلك جاء فى الحديث الصحيح ^(٢)

(١) أخرجه البخارى [٤٢٥] ، ومسلم [٥٤/٣٣] ، واللفظ لمسلم .

(٢) أخرجه البخارى برقم: [٦١٠] : عن أنس بن مالك، أن النبى ﷺ كان إذا غزا بنا قوما
 لم يكن يغزو بنا حتى يُصبح وينظر ، فإن سمع أذاناً كف عنهم ، وإن لم يسمع أذاناً أغار
 عليهم . قال : فخرجنا إلى خيبر ، فانتبهنا إليهم ليلاً ، فلما أصبح ولم يسمع أذاناً
 ركب، وركبت خلف أبى طلحة ، وإن قدمى لتمس قدم النبى ﷺ ، قال : فخرجوا إلينا
 بمكائتهم ومساحيتهم . فلما رأوا النبى ﷺ قالوا : محمدٌ والله ، محمدٌ والخميس . قال :
 فلما رأيهم رسول الله ﷺ قال : «.. الله أكبر ، خربت خيبر . إنا إذا نزلنا بساحة قوم
 فساء صباحُ المنذرين » .

وأخرجه مسلم برقم: [٣/١٧٣١] عن بريدة، قال : كان رسول الله ﷺ ، إذا أمر أميراً
 على جيش أو سرية ، أوصاه فى خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً . ثم
 قال : « اغزوا باسم الله ، فى سبيل الله . قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ، ولا تغلوا ،
 ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً . وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى
 ثلاث خصال (أو خلال) . فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى
 الإسلام . فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم . ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار
 المهاجرين . وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك ، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على
 المهاجرين . فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين . يسرى
 عليهم حكمُ الله الذى يسرى على المؤمنين . ولا يكون لهم فى الغنيمة والفيء شئ . إلا
 أن يُجاهدوا مع المسلمين . فإن هم أبوا فسلهم الجزية . فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف
 عنهم . فإن هم أبوا فاستن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل
 لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه . ولكن اجعل لهم ذمة الله وذمة
 أصحابك . فإنكم إن تُخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم ، أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة
 رسوله . وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تُنزلهم على حكم الله ، فلا تُنزلهم =

أن رسول الله ﷺ كان إذا غزا قوما انتظر إلى صلاة الفجر، فإذا سمع أذانا كف عنهم، وإن لم يسمع أذانا هاجمهم، وهذا واضح أيضا أن الحكم بالإسلام يثبت للقوم إذا أعلنوا شعيرة من شعائر الإسلام وهى الأذان، وأنهم يأخذون بعض حقوق المسلمين وهى عدم جواز الهجوم عليهم وقتالهم، وكذلك جاء النص القرآنى فى سورة الفتح الذى يعلن الله فيه أنه صرف المسلمين عن قتال الكفار فى غزوة الحديبية، لأن بمكة مسلمين مستترين، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّهُمْ فَتَصِيَّكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٥]، أى: لو تنحى هؤلاء المؤمنون وتميزوا وخرجوا عن مكة، ولم يبق فيها إلا المشركون الخالص؛ لسلطانكم عليهم، وهذا إعلان من الله لنا أن المؤمن - ولو كان مستترا أيضا - له كرامة المؤمنین فى عدم جواز البطش بقومه، إلا إذا خرج من بين ظهرانيهم، فكيف بالذين يريدون الفتن فى بلاد المسلمين، وأن يقتل المسلم أخاه، والحال أن هذه البلاد تقام فيها الصلاة وسائر العبادات؟!

والمهم من كل ذلك أن الحكم بالإسلام إنما هو للظاهر، وكف اليد عن المسلم حق له، وإن لم يقل: لا إله إلا الله إلا تحت السيف، كما جاء فى الحديث الصحيح عن أسامة بن زيد، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة فصبحنا القوم فهزمناهم، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم، فلما غشيناها قال: لا إله إلا الله، فكف الأنصارى عنه، وطعنته برمحى حتى قتلتها، فلما قدمنا إلى المدينة بلغ النبى ﷺ ما فعلته، فقال: يا أسامة، أقتلتها بعد أن قال لا إله إلا الله؟ قلت: يا رسول الله، كان متعوذا. قال: هلا شققت عن قلبه؟! فما زال يكررها

= على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا» قال عبد الرحمن هذا أو نحوه. وزاد إسحاق فى آخر حديثه عن يحيى بن آدم قال: فذكرت هذا الحديث لمقاتل بن حيان. «قال يحيى: يعنى أن علقمة يقوله لابن حيان» فقال: حدثنى مسلم بن هيصم عن النعمان بن مقرن عن النبى ﷺ نحوه.

حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم . رواه البخارى ومسلم^(١)
وكذلك جاء مثل هذا عن المقداد بن الأسود أنه قال لرسول الله ﷺ : « أرايت
إن لقيت رجلا من الكفار فاقتلنا ، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم
لاذ منى بشجرة ، فقال : أسلمت لله . أأقتله يا رسول الله بعد أن قالها ؟ فقال
رسول الله ﷺ : لا تقتله ، فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله ، وإنك بمنزلة
قبل أن يقول كلمته التى قال » . متفق عليه^(٢) . ومعنى هذا أن المسلم يكفر إذا
قتل مسلما ، ومن مات مظلوما بعد أن قال : لا إله إلا الله فهو فى الجنة .

ومعنى هذا كله ، أن الحكم بالإسلام لشخص ما يتحقق إذا أظهر شيئا من
الإسلام ، وأنه يحكم له بذلك ، ويأخذ أحكام الإسلام من وجوب الكف عن
دمه وماله وعرضه ، وأنه لا يجوز الحكم بتاتا بأنه منافق ، وإن أظهر بعض أعمال
المنافقين ؛ لأن النفاق قضية قلبية لا يطلع عليها إلا الله - سبحانه - وأن القرائن
التي قد توحي بأن شخصا ما أعلن الإسلام لحاجة فى نفسه ، أو لمنفعة مادية ،
لرغبة أو رهبة - لا يجوز التعويل عليها مطلقا ، وإذا عرفنا هذا وتأكدنا منه ، بقى
أن نعرف ما اليقين الذى يجوز به إخراج فرد ما أو جماعة ما من الإسلام ،
وإلحاقهم بالكفار وإجراء أحكام الكفر عليهم ؟

التشدد والتنطع درجات :

ولا شك أن التشدد والتنطع والتطرف فى الدين درجات ، فقد يكون فى إلزام
النفس بعبادة فوق الحد الذى شرعه الله ، كمن يصوم النهار أبدا ، أو يصلى الليل
أبدا ، ومثل هذا قال فيه الرسول : « أما أنا فأصوم وأفطر ، وأصلى وأرقد ،
فمن رغب عن سنتى فليس منى ! »^(٣) ، وقد يكون بتحريم الحلال على

(١) سبق تخريجه .

(٢) أخرجه البخارى [٤٠١٩] ، ومسلم [١٥٥/٩٥] .

(٣) أخرجه البخارى [٥٠٦٣] ، ومسلم [٥/١٤٠١] ، من حديث أنس بن مالك رضى
الله عنه ، مرفوعا بلفظ : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إنى لأخشاكم لله =

النفس، كمن يحرم على نفسه الزواج مثلاً تبتلاً، ولا شك فى حرمة ذلك ، ومثل هذا النوع من التشدد خفيف الضرر قليل الأثر ؛ بل هو أمر طبيعى فطرى، يجابه المتدين بمجرد انفتاح قلبه إلى الخير، وانشرح صدره للإسلام ، كما قال ﷺ: «لكل عابد شره ثم فترة . فمن كانت فترته إلى سنة فقد هدى، من كانت فترته إلى بدعة فقد ضل» (١) . والشره هو النهم وازدياد الرغبة . والمقصود هنا النهم إلى كثرة العبادة، ثم تأتى بعد ذلك الفترة، وهى السكون والراحة، فمن سكن إلى عبادة مشروعة فقد اهتدى، ومن ابتدع عبادة ولازمها بعد ذلك فقد ضل . وعلى كل حال : هذا النوع من التشدد ليس آفة وليس خطراً، لأنه إلى أمد محدود، وعلاجه سهل ميسور .

ولكن التشدد والتطرف الذى هو آفة الآفات، وغاية الشرور، وسبيل هدم الدين، وتمزيق جماعة المسلمين - هو الغلو فى التكفير، والتنطع بإخراج المسلم من الإسلام بالمعصية التى لا تبلغ درجة الكفر، واستحلال دمه وماله بذلك . وهذا النوع من الغلو هو الذى فرق أمة الإسلام فى عهدها الأول، فعن طريقه استحل طائفة من المسلمين دم الخليفة الراشد عثمان بن عفان، رضى الله عنه، زاعمين أنه لا يسير على سنة الشيخين ، واستحلوا بعد ذلك قتل على بن أبى طالب، رضى الله عنه ، واستحلوا قتل معاوية وعمرو بن العاص ، ثم حاربوا الخلفاء من بنى أمية ، الواحد منهم بعد الآخر ، وظل هذا دينهم فى خلافة بنى العباس، كل منهم يعدى نصر الدين، فيخرج مع مجموعة معه على المسلمين، فيعمل فيهم القتل والتشريد .

= وأتقاكم له ، لكنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتى فليس منى . وهذا لفظ البخارى .

(١) صحيح : أخرجه الطبرانى فى الكبير برقم: [٢١٨٦] ، والطحاوى فى مشكل الآثار برقم: [١٢٣٨] من حديث جعدة بن هيرة ، وفى الباب عن عبد الله بن عمرو ، وابن عباس ، وأبى هريرة ، ويحيى بن جعدة ، رضى الله عنهم .

من أقوال الإمام ابن تيمية - رحمه الله - فى السياسية الشرعية فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

قال رحمه الله ورضى عنه فى كتابه الحسبة :

معلوم أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإتمامه بالجهاد - هو من أعظم المعروف الذى أمرنا به ، ولهذا قيل : ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر . وإذا كان هو من أعظم الواجبات والمستحبات ، فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة ، إذ بهذا بعثت الرسل ونزلت الكتب ، والله لا يحب الفساد ؛ بل كل ما أمر الله به فهو صلاح .

وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ، وذم المفسدين فى غير موضع ، فحيث كانت مفسدة الأمر والنهى أعظم من مصلحته لم تكن بما أمر الله به ، وإن كان فى ترك واجب وفعل محرم ، إذ المؤمن عليه أن يتقى الله فى عباده ، وليس عليه هداهم ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥] ، والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب ، فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات - لم يضره ضلال الضلال ، وذلك يكون تارة بالقلب ، وتارة باللسان ، وتارة باليد ، فأما القلب فيجب بكل حال ، إذ لا ضرر فى فعله ، ومن لم يفعله فليس هو بمؤمن ، كما قال النبى ﷺ : «وذلك أدنى - أو أضعف - الإيمان» . وقال : « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(١) وقيل لابن مسعود : من ميت الأحياء ؟ فقال : الذى لا يعرف معروفًا ، ولا يُنكر منكراً . وهذا هو المفتون الموصوف فى حديث حذيفة بن اليمان .

(١) سبق تخريجه ، ولفظة : « أدنى » لم أقف عليها .

وهنا يغلط فريقان من الناس :

فريق يترك ما يجب من الأمر والنهى ، تأويلا لهذه الآية ، كما قال أبو بكر الصديق ، رضى الله عنه ، فى خطبته : « إنكم تعدون هذه الآية : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥] ، وأنكم تضعونها فى غير موضعها ، وإنى سمعت النبى ﷺ يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » (١) .

والفريق الثانى : من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقا ، من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح ، وما يقدر عليه وما لا يقدر ، كما فى حديث أبى ثعلبة الخشنى : سألت عنها رسول الله ﷺ قال : « بل ائتمروا بالمعروف ، وانهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيت شحاً مطاعا ، وهوى متبعا ، ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذى رأى برأيه ، ورأيت أمرا لا يدان لك به ، فعليك بنفسك ، ودع عنك أمر العوام ، فإن من ورائك أيام الصبر ، والصبر فيهن على مثل قبض على الجمر . للعامل فيهن كأجر خمسين رجلا يعملون مثل عمله » (٢) .

فيأتى بالأمر والنهى معتقدا أنه مطيع فى ذلك لله ورسوله ، وهو معتد فى حدوده ، كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم ؛ بمن غلط فيما أتاه من الأمر والنهى والجهاد على ذلك ، وكان فساده أعظم من صلاحه ؛ ولهذا أمر النبى ﷺ بالصبر على جور الأئمة ، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة . وقال : « أدوا إليهم حقوقهم ، وسلوا الله من حقوقكم » (٣) . وقد بسطنا القول فى ذلك فى غير هذا الموضع .

-
- (١) صحيح : أخرجه أبوداود [٤٣٣٨] ، والترمذى [٢١٦٨ ، ٣٠٥٧] ، وابن ماجه [٤٠٠٥] بنحوه ، وهو حديث أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه .
- (٢) صحيح : أخرجه أبو داود [٤٣٤١] ، والترمذى [٣٠٥٨] ، وابن ماجه [٤٠١٤] ، وابن حبان برقم : [٣٨٥ - إسان] ، وغيرهم من حديث أبى ثعلبة الخشنى ، رضى الله عنه .
- (٣) سبق تخريجه .

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة ، وترك قتال الأئمة ، وترك القتال فى الفتنة . وأما أهل الأهواء كالمعتزلة ، فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم ، ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة : التوحيد الذى هو سلب الصفات ، والعدل الذى هو التكذيب بالقدر ، والمترلة بين المترلتين ، وإنفاذ الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى منه قتال الأئمة . وقد تكلمت على قتال الأئمة فى غير هذا الموضع .

وجماع ذلك داخل فى القاعدة العامة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد ، والحسنات والسيئات أو تزاومت ، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد ، وتعارضت المصالح والمفاسد ، فإن الأمر والنهى وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ، ودفع مفسدة فينظر فى المعارض له ، فإذا كان الذى يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورا به ؛ بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته ، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة ، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر ، وقلَّ أن تعوز النصوص من يكون خيرا بها وبدلالتها على الأحكام .

وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر ، بحيث لا يفرقون بينهما ؛ بل إما أن يفعلوهما جميعا ، أو يتركوهما جميعا - لم يجر أن يؤمروا بمعروف ولا أن يُنْهَوْا عن منكر ، بل ينظر : فإن كان المعروف أكثر أمر به ، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر ، ولم يته عن منكر يستلزم تقويت معروف أعظم منه . بل يكون النهى حيثئذ من باب الصّدّ عن سبيل الله ، والسعى فى زوال طاعته وطاعة رسوله ، وزوال فعل الحسنات ، وإن كان المنكر أغلب نُهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف ، ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرا بمنكر ، وسعيا فى معصية الله ورسوله ، وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم يته عنهما ، فتارة يصلح الأمر وتارة يصلح

النهى ، وتارة لا يصلح لا أمر ولا نهى ، حيث كان المعروف والمنكر متلازمين ، وذلك فى الأمور المعينة الواقعة .

وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقا وينهى عن المنكر مطلقا . وفى الفاعل الوحيد والطائفة الوحيدة يؤمر بمعروفها ، وينهى عن منكرها ، ويحمد محمودها ويذم مذمومها ، بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه ، أو حصول منكر فوقه ، ولا يتضمن النهى عن المنكر حصول أنكر منه ، أو فوات معروف أرجح منه . وإذا اشتبه الأمر استبان حتى يتبين له الحق ، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية ، إذا تركها كان عاصيا . فترك الأمر الواجب معصية ، وفعل ما نهى عنه من الأمر معصية . وهذا باب واسع ، ولا حول ولا قوة إلا بالله (١) . انتهى منه بلفظه .

(١) الحسبة فى الإسلام ص [٤١ ، ٤٢ ، ٤٣] .

المفهوم الجديد للجهاد عند بعض الشباب المسلم(*)

بدأ منذ عام ١٣٧٥ هـ ، ١٩٦٥ م تقريبا فهم جديد لمعنى الجهاد فى الإسلام ، وهذا الفهم الجديد نشأ عن تصورات عقائدية ، ولأسباب وأحداث سبقت ظهور هذا الفهم وصاحبه ، ونستطيع أن نلخص ونوجز أبعاد هذا الفهم الجديد لمعنى كلمة الجهاد فيما يلى :

يقول أصحاب هذا الفهم الجديد ما مضمونه :

- ١ - المجتمع الذى نعيش فيه مجتمع كافر ؛ لأنه استبدل القوانين الإسلامية بالوضعية ، وأن مظاهر الانحلال والفساد دبّت فيه ، وأن المعروف قد أصبح منكرا ، والمنكر قد أصبح معروفا .
- ٢ - أفراد هذا المجتمع وحكوماته مرتدون مارقون ، والمظاهر الإسلامية فى هذا المجتمع مظاهر كاذبة مضللة منافقة ، فشيوخ الدين ممالتون للسلطان الكافر .
- ٣ - والمساجد مساجد ضرار ؛ لأنها تسير فى ركاب الحاكم الذى يحكم بغير ما أنزل الله ، والمؤسسات الإسلامية - سواء كانت أهلية كجمعيات الخير والبر ، أو حكومية كوزارات الأوقاف والجامعات الإسلامية - حكمها حكم المجتمع ما دامت أنها تستظل بظل الحكومات الكافرة .
- ٤ - الجهاد مفروض لتغيير هذا الواقع ، وإحلال شريعة الله مكان شريعة الكفر .
- ٥ - كل الوسائل السلمية لا تُجدى فتىلا ولا توصل للهدف السابق ؛ لأن كل عمل سلمى للدعوة يقابل بالدعاية الحكومية الكافرة ، لأنها تملك المال ووسائل الإعلام من تليفزيون وإذاعة وصحافة ، وكذلك تمتلك المدارس والجامعات والوظائف ، وتستطيع بذلك أن تفعل ما تريد ، ولأنها تهدم والدعاة يبنون ، فإنها تسبقهم حتما ؛ لأن الهدم أسهل من البناء .
- ٦ - ما دام الحكام كفرة والجهاد واجبا ، فقد وجب الخروج عليهم وقتالهم

(*) من كتاب : فصول فى السياسة الشرعية - عبد الرحمن عبد الخالق [١٧١ : ١٩٧] .

بالسلاح ، لأن الرسول أمر عندئذ بالخروج عليهم كما قال ﷺ : « إلا أن
تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان » ^(١) . والحكم بغير ما أنزل الله كفر
بواح .

٧ - في القتال يجوز الخداع لأن الرسول قال : « الحرب خدعة » ^(٢) .

٨ - ويجوز الاغتيال لأن الرسول أرسل من يغتال كعب بن الأشرف ، وعبد الله
ابن سفيان ، وغيرهما .

٩ - يجوز إظهار خلاف ما يبطنه المسلم حتى يتمكن من قتل هؤلاء الأعداء .

١٠ - لا يجب في القتال أن ترفع راية ، أو يعلن جهاد أو تميز صف ، لأن القتال
فرض على كل أحد . والذي على الحق جماعة ولو كان وحده ، فكيف لو
كان هناك اثنان أو ثلاثة ؟

١١ - يجوز قتل كل من تترس به الكافر ، ولو كان من المسلمين ، إذا كان
لا يمكن قتل هذا الكافر إلا بهم ، وبذلك يجوز قتل الجنود والشرطة والجيش
إذا حاولوا الدفاع عن الحكام الكفار .

١٢ - لا يجب إعلان القتال على الكفار ، لأن رسول الله قاتل أقواما « وهم
غارون » لا يعلمون بمقدمهم إليه .

١٣ - ليس للنساء والأطفال حرمة ؛ لأن أولاد الكفار من الكفار ، وقد سئل
الرسول عن أولاد الكفار ونسائهم يقتلون في البيات (الهجوم الليلي) فقال :
« هم منهم » .

١٤ - يجوز قتل الكفار - وهم الحكام والشعوب الراضية - ليلا ونهارا ، وبغير
إعلام وإشعار لهم ، ولو قتل في ذلك نساؤهم وأطفالهم .

١٥ - أموال هؤلاء الكفار (أعنى المسلمين الذين يعيشون في هذا المجتمع) يجوز
أخذها بكل سبيل ؛ لأن أموال الكفار غنيمة للمسلمين ، فيجوز غصبها
وسرقتها ونهبها .

(١) سبق تخريجه .

(٢) أخرجه البخاري [٣٠٣٠] ، ومسلم [١٧٣٩] ، من حديث جابر ، رضى الله عنه .

- ١٦ - نساء الكفار (أعنى المسلمين الذين يعيشون فى ظل النظام الوضعى) حلال أيضا استرقاقهم وسبيهم .
- ١٧ - لأن النظام نظام كافر ، فالدار التى نعيش فيها دار حرب ، وبذلك تكون كل ديار المسلمين الآن ديار حرب ، يجوز فيها ما يجوز فى دار الحرب ؛ من القتل والسلب والنهب والغصب والخطف .
- ١٨ - لا تجوز الصلاة بالمساجد ؛ لأن الدولة الكافرة هى التى تنفق عليها وتعين أئمتها ومؤذنيها .
- ١٩ - لا يجوز تولى أى ولاية فى هذه الحكومات ، لا وزارة ، ولا عمل فى جيش أو شرطة ، أو تعليم أو صناعة ؛ لأن كل عمل حكومى هو إعانة للحكم الكافر .
- ٢٠ - جميع النصارى واليهود وأهل الملل الأخرى الذين يعيشون فى بلادنا (بلاد الحرب) لا عهد لهم ولا أمان ؛ لأنهم محاربون للمسلمين ، وبالتالي هم حربيون وليسوا مستأمنين أو معاهدين أو أهل ذمة .
- ٢١ - لا يوجد الآن حكم إسلامى قط فى الأرض ، ولذلك يجب العمل لإيجاد هذا الحكم .
- ٢٢ - ليست هناك طريقة لإيجاد الحكم الإسلامى إلا بالحرب ، والحرب تكون وفق المفاهيم والأحكام السابقة .
- ٢٣ - لا يجوز أن نحكم بالإسلام لأحد ، إلا من عرفنا حقيقة معتقده ، وأنه يوافقنا فى كل ما قلناه آنفاً ، وكل من لا يعتقد هذه العقيدة تماماً كما نعتقد ؛ فهو كافر يجب إلحاقه بمعسكر العدو وحربه معه .
- ٢٤ - لا يجوز بتاتاً تقديم حرب الاستعمار والكفار الخارجين - كاليهود والأمريكيين والروس مثلاً - قبل حرب الأعداء القريبين ، وهم هؤلاء الذين يُنسبون إلى الإسلام وليسوا كذلك !
- ٢٥ - أى شخص اختارته الجماعة التى تعتقد هذه الأفكار أميراً ، فهو أمير تجب طاعته ، وإن لم يعلم به غيرهم ، فلا يشترط فى الأمير العام الذى يعلن هذه

الحرب ، ويقوم بهذا الجهاد أن يكون ظاهراً ولا متمكناً ؛ بل يكفى أن يبايعه رجل أو رجلان .

٢٦- الحكم الإسلامى هو ما فى القرآن الكريم والحديث فقط ، وفهم الصحابة ليس حجة علينا ، وأقوال الأئمة والفقهاء ليست حجة ، ويستطيع كل أحد أن يفهم القرآن والسنة ويستنبط منهما ، وإن لم يدخل معهداً علمياً أو جامعة أو تتلمذ على أى شيخ من الشيوخ، وفينا من هو أعلم من الصحابة، وأفقه من الأئمة !! .

٢٧- يجوز الانبثاق فى الجماعات الإسلامية العلنية القائمة لتحويل مسارها نحو هذا الفهم الجديد للإسلام .

الرد على هذا المفهوم الجديد للجهاد :

هذه هى خلاصة الفقه الجديد ، أو المنهج الجديد للجهاد ، الذى تتبناه اليوم مجموعات شتى فى أنحاء العالم الإسلامى ، وعندى النصوص الكاملة لهذا الفقه من كتب هذه الطوائف الجديدة ، ولا أشك أن بعض هؤلاء الذين جنح بهم فهمهم المريض إلى هذا الحد مخلصون محبون للخير ، ولكن كم من مريد للخير لم يبلغه، ولا أشك أيضاً فى أن هناك من غير المخلصين ؛ بل من الذين يريدون شراً بأمة الإسلام من غذى هذا الفكر واستنبت بذوره؛ رغبة فى تهديم العالم الإسلامى، وتحول ساحة الوطن الإسلامى إلى ساحة حرب حقيقية بين أبناء المسلمين أنفسهم ، حيث يقتل بعضهم بعضاً ، ويسبى بعضهم بعضاً ؛ بل ويغدر ويكذب ويغش، ويتعلم النفاق الذى ليس بعده نفاق ، واللؤم الذى ليس بعده لؤم قط .

وصفحات الكتاب السابقة كانت ردّاً على كل هذه الأفكار المنحرفة الجانحة، ونستطيع أن نوجز الرد على هذا الفكر هنا أيضاً بما يلى :

١- متى يكون المسلم كافراً :

لا شك أن تعميم القول بالكفر ليس بصحيح ، وهو مخالف لهدى القرآن والسنة ، حيث أمرنا أن لا نشهد إلا عن بينة ، وكيف نشهد أن مجتمعاً ما أصبح خالياً من الإسلام ، والحال أن عامة أهله مسلمين ، ممن يشهد أن لا إله إلا الله ، ويصلى ويصوم ويتقى الله - عز وجل - ويتورع عن الحرام فى مطعمه ومشربه ومأكله ، وهو كذلك يكره الكفر والكافرين ، ولا يحب ولا يوالى أعداء الدين ، فكيف يكون أمثال هؤلاء كفاراً لمجرد سكناهم فى بلد اختلطت فيها قوانين الكفر بقوانين الإسلام ، علماً بأن الله شهد بإسلام من يعيش فى ديار الكفار مضطراً لا يستطيع الهجرة منها ، كما قال تعالى : ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨] ، وهذا ودولة الإسلام قائمة فى المدينة وما حولها ، والأنصار يواسون ويفرحون بمن هاجر إليهم ، ولا ينزل أحد من المهاجرين عند أنصارى إلا بقرعة .. فكيف الآن وليس هناك من إمام يعلن أنه إمام المسلمين ، وأن هلم إلى العيش فى رحاب الإسلام ، وأن هاجروا من الدار التى يُستدل فيها المسلمون إلى الدار التى يُعزّون فيها .. هل فى هذه الحالة يسمى من يعيش فى بلد يحكم بالقوانين الوضعية ؛ نسميه كافراً مرتداً لمجرد وجوده وسكنائه فى مثل هذا البلد ؟! لا شك أن هذا قول من لم يفقه الدين ، ولم يعرف الواقع ..

٢- تعميم القول بكفر الحكام جميعاً خطأ :

لا شك أن الأمة قد ورثت هذه الحالة البائسة بعد غزو عسكري لأراضيها وأوطانها استمر زمناً طويلاً ؛ ففى بعض بلاد المسلمين بقيت عساكر الكفار قرناً من الزمان ، ومنها قرنين وأكثر ، استطاع الكفار فيها وضع قوانين الكفر ، وتغيير العقول والقلوب ، وتربية جيل يؤمن بأفكاره وعقائده من أبناء المسلمين ، وليسوا

جميعاً على موقف واحد من الدين ، وموقف واحد من الكفار المستعمرين ،
فهناك حكام يصلون ويصومون ورثوا هذه التركة بكل ما فيها ، وهم يتمنون
التخلص من قوانين الكفر ، وإحلال قوانين الإسلام مكانها ، وهناك آخرون
انسلخوا من الدين ظاهراً وباطناً ، وأبقوا شيئاً من ظاهر الدين على أنفسهم ،
كالصلاة فى الأعياد وإرضاء المسلمين ببعض الكلمات كالبسمة والحوقة .

ولا شك أن هذه الأوصاف لا يجوز أن يكون الحكم عليها واحداً . وإلا كانت
الشرعية غير حكيمة ، والحال أن الشريعة حكيمة تفرق بين المضطر وغيره ، وبين
التأول والمتعمد ، وبين المنافق والكافر ، ولذلك فالحكم بالجملة على كل الحكم
دفعاً واحدة حكم يعوزه الصواب ، وينقصه الحكمة ؛ بل هو حكم متعدي . وقد
رأينا وشاهدنا من حكام المسلمين من يتمنى ويسعى جاهداً لاستبدال قوانين الكفر
بقوانين الإسلام ، ومن يحب أن يسود الخير ويكثر أصحابه ، كما أن منهم من هو
بضد ذلك ، فكيف يجوز أن يتساوى عندنا أهل الصدق والإيمان والصلاة بأهل
النفاق والكفر ومحاربة الدين ؟

٣- قواعد الحكم بتكفير المسلم :

لا شك أيضاً أن للتكفير أصولاً بينها سابقاً ، ونوجزها الآن ، وهى أنه لا يجوز
أن يحكم بالكفر على مسلم إذا رأيناه يفعل مكفراً من المكفرات إلا بالضوابط
الآتية :

(أ) أن لا يكون جاهلاً ، فإذا كان جاهلاً بحكم ما يفعله فلا يكفر حتى يتعلم
وتُقام الحجة عليه .

(ب) أن لا يكون متأولاً ، يرى أن ما يفعله من مخالفة شرعية إنما هو لمصلحة
أعظم ، أو درء لمفسدة أعظم ، كما ترك الرسول ﷺ تنفيذ بعض الحدود
درءاً لمفسدة أعظم ونحو ذلك .

(ج) أن لا يكون مضطراً . كما قال تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ

أُولِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴿٢٨﴾ [آل عمران: ٢٨] ، والآيات فى هذا المعنى - أعنى الاضطراب - كثيرة جداً. ووفق هذه الضوابط يكون الحكم على معين ما أنه كافر .

وأما إلقاء الكلام على عواهنه ، وتكفير الناس دون العلم بحقيقة حالهم ، فهذا لا يقدم عليه إلا رقيق الدين، قليل التقوى والخوف من الله، حيث يقول ﷺ : « من قال لأخيه: ياكافر ، وليس كما قال إلا حارَّ عليه » (١) .

٤- من ينفذ الحدود :

لا شك أنه ليس هناك تلازم بين الحكم على شخص ما بالكفر، والأمر بقتله أو قتاله ، وذلك أن تنفيذ القتل حداً كما هو فى المرتد لا يجوز إلا للحاكم المسلم القائم الظاهر . أعنى: لا ينفذ الحدود إلا الإمام المسلم العام، أو من ينوب عنه ، وليس قتل المرتد هو من واجبات أو حقوق الأفراد ، وإلا لقتل كل أحد من يريد قتله وزعم أنه مرتد ، وهذه قضية إجماعية لا خلاف فيها بين المسلمين . أعنى أن تطبيق الأحكام ليست للرعية؛ وإنما هى للإمام؛ وذلك لأن ترك الرعية تقوم بتنفيذ العقوبات الشرعية (الحدود) ، يؤدى إلى الفوضى والفساد والاضطراب .

وبسبب الجهل بهذه النقطة حدث الفساد فى الأرض من الجماعات التى تدعى نصرة الدين والجهاد؛ لأنهم ظنوا قتل المرتدين وقتالهم هو من حقوقهم، وأنه مسند إليهم، وبذلك استحلوا دماء مخالفيهم فى عقيدتهم التى شرحناها آنفاً ؛ بل قتل بعضهم بعضاً عند أدنى خلاف بينهم فيما يعتقدونه، ظانين أن هذا من باب تنفيذ الحكم على المرتد ، والحال أنه لا ينفذ حكم الردة إلا إمام قائم معين، أو من ينوب منابه ويسد مسده ، وهذه كما ذكرنا مسألة مجمع عليها .

(١) سبق تخريجه .

٥- لا تلازم بين تكفير الحاكم والخروج عليه :

وقد ظن كثير من هؤلاء الشباب أيضاً أن الحكم على حاكم ما ، أو رئيس ما بالكفر يستلزم الخروج عليه بالسيف ، وهذا خطأ أيضاً ، فليس كل حاكم كفر كفرة بواحاً يلزم المسلمين الخروج عليه ، مهما كانت الظروف والأحوال ؛ بل إن الخروج عليه يستلزم اتباع السياسة الشرعية فى ذلك . شأن ذلك شأن إنكار أى منكر من المنكرات ، فكما لا يجوز إنكار المنكر بمنكر ، ولا إزالة منكر يترتب على إزالته حدوث منكر أعظم منه ، فكذلك الأمر فى إنكار منكر الحاكم أو الرئيس الخارج على الدين ، المعلن للكفر ، فمع الحكم بكفره فإن الخروج عليه بالسيف يستلزم أن يكون الخروج مؤدياً إلى إزالة منكره ، دون أن يحدث ما هو شر من ذلك ، كأن يأتى من هو أعظم منه شراً وبلاءً على المسلمين ، وكأن يحفزه ذلك إذا تمكن من الإفلات أن يستأسد على المسلمين ، ويستبيح بيضتهم ، ويهتك حرمانهم .

وقد حدث هذا مراراً ، فكم من حاكم ظالم أو فاجر أو حتى كافر معلن للكفر قام عليه بعض الأفراد من أهل الحماسة الفارغة ، والغيرة الكاذبة ، ففشلوا فى تحقيق مآربهم ، فكان هذا بلاءً على المسلمين عامة ، استباح هذا الفاسق حمى المسلمين ، وفضح حريمهم ، ومزق جماعتهم ، وتسلب بسيف القهر عليهم ، فكان قيام مثل هؤلاء المغرورين المتحمسين الجاهلين بلاءً على المسلمين ، وليس شفاءً لأمرضهم ، وإزاحة لعلتهم .

والمهم هنا البيان أنه لا تلازم بتاتاً بين الحكم بكفر حاكم ما ، والخروج عليه ، نعم . يجب اعتقاد وجوب الخروج عليه . ولكن لا يجوز تنفيذ هذا الواجب إلا وفق السياسة الشرعية الحكيمة ، وهى ألا يزال منكره بمنكر ، وأن لا يترتب على إزالة هذا المنكر منكر أعظم منه .

٦- ديار المسلمين الآن ليست دار حرب :

لا شك أن القول بأن ديار الإسلام الآن وأوطانهم ديار حرب قولٌ فاجر، ليس عليه دليل من كتاب أو سنة أو فقه أو عقل أيضاً ، وذلك للأسباب الآتية :

(أ) أنه لا يجوز أن تكون هناك دار حرب إلا إذا كان هناك دار إسلام .
والقائلون بأن بلاد المسلمين الآن هي ديار حرب نسوا أن يذكروا لنا أين دار الإسلام؛ وذلك أن ديار الكفار لا تسمى ديار حرب إلا لوجود دار إسلام تعلن الحرب عليها، وتحوز المسلمين وتحميهم ، أما إذا انعدمت دار الإسلام التي تحمي المسلمين وتدافع عنهم ، وينطلق منها جحافلهم وجيوشهم فإنه ينعدم أيضاً وجود دار حرب . لأن الرسول ﷺ لم يسم مكة دار حرب عندما كان يسكنها قبل الهجرة ؛ بل لم يفرض الله عليه الحرب إلا بعد أن تكونت ووجدت دار الإسلام أولاً ، وعلى الذين يقولون: إن الدار الفلانية دار حرب، أن يوجدوا دار الإسلام أولاً كما أوجدها الرسول دون قتال وسفك دماء .

(ب) أن القول بأن ديار الإسلام الآن وأوطانهم ديار حرب ، معناه : أن يتحول المسلمون إلى مجموعة من اللصوص، والقتلة، والمنافقين، والمجرمين، وهذا ما حدث بالفعل مع الذين نادوا بذلك، فقد تحولوا بالفعل إلى قتلة بلا هدف ولا سياسة، ولصوص يسرقون ويغتصبون ؛ بل استطاعوا أيضاً استدراج الفتيات البريئات من أهلهم المسلمين بحجة أنهم كفار، وتزوجوا بهن دون ولاية أو تسجيل عقود !!؛ بل قال لى بعض هؤلاء: لو تمكنت من مال أى شخص، ولو كان يصلى، ولو كان من أنصار السنة وأهل التوحيد - لسرقت ماله ، واغتصبت زوجته؛ لأن كل هؤلاء ليسوا مسلمين ، ونحن فى دار حرب، ومالهم مباح !! ، وسألته - وكنا فى مدينة (بنها) وتعداد سكانها ربع مليون نسمة - : تعلم فى هذه المدينة مسلماً؟ قال: لا !! فانظر مقدار هذا الفهم ، وقلت له أيضاً : ما يمنعك من أخذ مال غيرك واسترقاق أطفاله ، وسبى نسائه . قال : لأننى غير ممكن فقط . أى لأننى لا أملك تنفيذ ما أعتقد به من إباحة أموال ونساء هؤلاء .

أقول: لا شك أن القول بأن ديار المسلمين اليوم وأوطانهم ديار حرب؛ يجعل من يقولون بهذا القول مجموعة من المنافقين والقتلة والمجرمين .

(ج) بالرغم من فظاعة وشر القول بأن ديار المسلمين الآن ديار حرب؛ إلا أن أصحاب هذا القول أيضاً متناقضون، فالمعروف أن دار الحرب لا تُقام فيها الحدود الشرعية ، فمن شرب خمرًا مثلاً لا يُجلد، ومن سرق لا تقطع يده ، وهذا أمر متفق عليه بين الفقهاء، وذلك حتى لا يلحق المسلم الذى يقع فى معصية من المعاصى التى تستوجب حدًا لا يلتحق بالكفار ، وللأسف أن أصحاب الفهم الجديد فى الجهاد قد يتعللون عند مواجهتهم بالقول: لماذا تقتلون وتذبحون وتغتالون ؟ يقولون: نريد أن نقيم الحدود !! ، فكيف تكون مثل هذه حدود والحال أنتم تقولون: إننا فى دار حرب !! ودار الحرب لا تقام فيها الحدود ، وكذلك لا يجوز إقامة حد فى الإسلام إلا بتعيين إمام وقاضٍ وشهود، وتمكين للمتهم من الدفاع عن نفسه، فكيف يكون اغتيال شخص ما، أو سرقة محل ما إقامة للحدود؟! .

ولا شك أن ديار المسلمين الآن وأوطانهم هى ديار إسلام، ما دام أهلها مسلمون، وإن غلب بعض أنظمة الكفر عليهم، وهم مطالبون بطاعة الحق فقط، ومأمورون بمعصية أنظمة الكفر وقوانينه؛ لأنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق، وهم مأمورون بالسعى والجهاد بكل معانى الجهاد التى شرحناها للوصول إلى تطبيق شرع الله - سبحانه وتعالى - كاملاً ، واتباع السياسة الشرعية فى سعيهم وجهادهم . هذا هو الدين القويم والصراط المستقيم .

٧- حكم القتال دون تمييز الصفوف :

وأما القول بأنه يجوز قتال دون أن يتميز صف المسلمين من صفوف الكفار فهو حرام، وقول أعمى لا يبنى على فقه أو دين أو عقل ، وهذه آيات القرآن ، وأحاديث الرسول، وتاريخ الصحابة والمسلمين كله شاهد أنه لا قتال إلا بعد تمييز

الصفوف ، وانحياز أهل الإسلام إلى إمامهم وعلمهم ، وانحياز أهل الكفر إلى قوادهم وجيشهم .

فلم يأمر الله - تعالى - الرسول بالقتال إلا بعد أن تميز جيشه ، وكانت له قاعدته فى المدينة ، وجماعته المستقلة التى تخرج وتبرز وحدها ، رافعة لواءها معلنة أهدافها ، معروفة أوصافها ، هذا هو الجهاد الإسلامى . صف مميز له هدف معلوم ، ورؤية مرفوعة ، وجماعة ظاهرة ، وإمام قائم . وأما المجموعات السرية المختبئة فى الجحور التى تخرج على الناس فجأة فتغدر وتقتل وتضرب على غير هدى فليسوا دعاءة إسلام ، وليس لفعلهم هذا شبه ولا مثال فى كل تاريخ من يقتدى به من أهل الإسلام .

وأما الاستدلال بأن الرسول غزا أقواماً من بنى المصطلق وهم غارون ، فنعم ، فاجأهم الرسول ، ولكن المُنذر بلغهم بأن الرسول قادم إليهم ، وخرج الرسول ﷺ وهو ذو علم ، وصاحب جماعة وأمة ، وله رسالة قد أبلغها فى الآفاق ، وجيش معروف ، وأهداف واضحة ، وقد أمر ﷺ أن لا يُحارب قوم حتى يُدْعَوْا إلى الإسلام أولاً ، فإن أبوا فالجزية ، فإن أبوا فالحرب (صحيح مسلم باب الإمارة)^(١) ، فهذه سنة رسول الله ، وسنة خلفائه الراشدين ، وسنة من يقتدى به من أهل الحق والدين .

وأما أن الرسول قد أرسل من يغتال أفراداً من الكفار فنعم ؛ الإمام المسلم

(١) كتاب الجهاد والسير ، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير تقدم الإعلام بالإغارة [١٣٥٦/٣] ، برقم : [١٧٣٠] . وهو عن ابن عون قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال قال : فكتب إلى : إنما كان ذلك فى أول الإسلام . قد أغار رسول الله ﷺ على بنى المصطلق وهم غارون ، وأنعمهم تسقى على الماء . فقتل مقاتلتهم ، وسبى سبيهم ، وأصاب يومئذ (قال يحيى : أحسبه قال) جويرية (أو قال البتة) ابنة الحارث .

أما عن الجزية أو الحرب ، فانظر الحديث الذى أخرجه الإمام مسلم برقم : [٣ / ١٧٣١] من حديث بريدة والمتقدم فى هامش صفحة ٢٥٨ من هذا الكتاب .

الظاهر له أن يرسل من يغتال من يؤذى المسلمين إذا لم يكن ممن يُغضب له ، وكان هو رأس شر ، يموت الشر بموته ولا يستفحل بقتله ، كما فعل الرسول مع كعب بن الأشرف ؛ لأنه رجل واحد رأس من رءوس الشر ، ليس له إلا جسد ، ولا جيش وراءه ، ولا أمة تغضب له ، وكذلك الحال مع عبد الله بن سفيان الذي كان يجمع للرسول أوباش الناس وأخلاقهم ، وليس صاحب شرف أو قبيلة أو جماعة ، فأرسل الرسول من يقتله وهو عبد الله بن أنيس ، فتفرق كل هؤلاء الأوباش والأخلاق بعد أن قتله عبد الله بن أنيس ، رضى الله عنه ، وكذلك أرسل النبي من قتل سلام بن أبي الحقيق اليهودي بخير ؛ لأنه رأس من رءوس الشر إذا قُتل انتهى شر جماعته وخمدت نيرانهم ، وقد كان .

فالاغتيال جائز في الإسلام إذا صدر الأمر به عن إمام ممكن ، وأمة قائمة ، وكان الاغتيال لا يؤدي إلى ضرر أكبر منه . ألا ترى كيف أوصى رسول الله ﷺ حذيفة ابن اليمان عندما أرسله ليأتيه بخبر الكفار في الخندق قال له الرسول ﷺ : «اعرف الخبر، ولا تُحدث حدثًا حتى تأتني»^(١) . كيف أن حذيفة أتاهم والريح تضربهم ، والظلام يلفهم ، وقد قال لهم أبو سفيان وقد كان قائدهم : إني مرتحل ، ثم ركب ناقته ولم يفك وثاقها إلا بعد أن ركبها ، وقال حذيفة : لم يكن بيني وبينه شيء وأردت أن أقتله بسهم ، ولكنني تذكرت كلام رسول الله ﷺ : « لا تحدث حدثًا حتى تأتني » فأمسكت . أرأيت لو قتل حذيفة بن اليمان أبا سفيان بن حرب ذلك الوقت مخالفاً أمر رسول الله ﷺ ، ماذا ستكون النتيجة؟ لاشك أن هذه الغزوة ما كانت لتنتهي على ذلك النحو وهو رجوع الكفار إلى مكة ، واكتفاء المسلمين بقتال الله عنهم ؛ بل إن الكفار القرشيين لو قُتل رئيسهم ما كان لهم أن يرجعوا هكذا فراراً ؛ بل كانوا سيرجعون ويكثون ويقاثلون مهما كلفهم ذلك من أمر ، وكان في هذا كل البلاء على المسلمين .

(١) أخرجه بنحوه أحمد [٣٩٢/٥] ، وغيره من حديث حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه .

والشاهد أنه ليس كل شخص صالحًا لأن يغتال ؛ بل للاغتيال أيضًا في الإسلام أصوله وقواعده الشرعية، ولا بد قبل إقدام الإمام المسلم عليه أن يقدر المصالح والمفاسد .

هذا هو شأن الاغتيال في الإسلام ، فكيف يتناسب ذلك مع ما يفعله أفراد من الشباب الأغرار، تختمر عندهم فكرة ما أن فلانًا عدوًّا لله، أو أنه فعل كذا وكذا ؟ وقد يكون هذا بدفع من مخابرات الأنظمة الفاجرة ممن يريد بالمسلمين شرًّا لإيقاع الفتن بينهم ، فيغريهم بذلك، ويندفعون ليغتالوا ، وقد ينجحون في قتل غريمهم ، ولكن يأتي الشر بعده ليعم ويطم ، وقد يفشلون فتكون الداهية أعظم . فكيف يُقال والحال هذه: إن مثل هذا جهاد، والحال أنه في معظمه غدر وإفساد واستبدال لشر أخف بشر أعظم .

٨- حكم تولي الولايات في الحكومات الكافرة :

وأما القول بأن حكوماتنا هذه كافرة هكذا بإطلاق ، فقد بينا حكمه آنفًا ، وأما القول بأن تولي الولايات في الحكومات الكافرة لا يجوز شرعًا ، فهذا أيضًا لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ؛ بل الكتاب والسنة على غير ذلك، فقد تولي يوسف، عليه السلام، وهو نبي كريم القيامَ على خزائن الأرض في مصر ، وهو منصب مشابه لمنصب وزارة المالية الآن ، وهو وإن كان في شرع من سبقنا إلا أنه لم يأت في شرعنا ما يخالفه . نعم جاء نهى النبي ﷺ أن يكون المسلم جانيًا أو شرطيًا عند أئمة الجور [أحمد ٤/ ١٣٣] (١) ، فلا يتعدى هذا إلا بدليل ، وهو أنه يحرم أن يكون المسلم جانيًا يجمع المكوس من الناس للحاكم ظلمًا ، وكذلك أن يكون

(١) يشير إلى ما أخرجه أبو داود [٢٩٣٣] ، وأحمد [٤/ ١٣٣] ، من حديث المقدم ابن معدى كرب مرفوعًا بلفظ : « أفلحت يا قديم ، إن مت ولم تكن أميرًا ولا كاتبًا ولا عريقًا » وهو حديث ضعيف ، فيه صالح بن يحيى بن المقدم ، ضعفه ابن حجر [التقريب: ٢٩١٠] ، وانظر : الضعيفة برقم : [١١٣٣] .

شرطيًا يضرب الناس ليأخذ أموالهم؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .
وأما في ولاية لا يكون المسلم فيها عاصيًا لله؛ كأن يكون معلّمًا، أو صانعًا،
أو زارعًا ، أو مدافعًا عن أمته بالحق ، أو نحو ذلك من ولايات ووظائف الحق؛
فهذا لا شيء فيه إن شاء الله، ولو كان الحاكم كافرًا ، فكيف إذا كان مسلمًا،
ظالمًا لنفسه، جامعًا بين المعصية والطاعة، لا شك أن تولى الولايات التي تعين
المسلمين وترفق بهم ، وتحجب أعداء الله عن الإفساد في الأرض أولى من تركها
لأهل الشر والفساد ، وبطانة السوء الذين يفسدون ولا يصلحون . وبالجمله
فالمسلمون المخلصون هم أولى الناس بتولى الولايات وتقلد المناصب ، وإزاحة أهل
الشر والفسق ، وتسيير شئون المسلمين إلى الخير ، وليس العكس، حيث ينزوى
المسلمون ويتعدون مفسحين المجال لغيرهم ، تاركين شئون المسلمين بيد أعدائهم،
فإن هذا من أعظم الفساد والشر .

نعم، لا يجوز للمسلم إذا كان في ولاية ما أو منصب ما أن يكون منفذًا للشر،
عاملًا به ؛ بل لابد وأن تكون له شخصيته وعمله ، ولابد وأن يكون ائتماره بأمر
الله أولاً ، وأن يكون عمله في طاعة الله وليس في معصيته .

والخلاصة: أنه يجوز للمسلم أن يعمل ولو عند كافر ما دام أن عمله مباح ،
وهو من أعمال الخير ، فكيف إذا كان في عمله تقوية لشأن المسلمين ورفعًا
لمنزلتهم، وإبعادًا لأهل الشر والفساد عن حصون المسلمين ، والتحكم في
أعراضهم وأموالهم ؟

يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله :

« وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة، والصغرى مثل ولاية

(١) صحيح: أخرجه الترمذى [٢٢٥٩] ، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم: [٧٥٥، ٧٥٦،

[٧٥٨] من حديث كعب بن عجرة رضى الله عنه ، وفي الباب عن غيره انظر: « السنة »

[٧٥٧ ، ٧٥٩] .

الشرطة، وولاية الحكم ، أو ولاية المال ، وهى ولاية الدواوين المالية ، وولاية الحسبة . لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن ، والمطلوب منه الصدق ، مثل الشهود عند الحاكم ، ومثل صاحب الديوان الذى وظيفته أن يكتب المستخرج والمصروف ، والنقيب والعريف الذى وظيفته إخبار ذى الأمر بالأحوال . ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل ، مثل الأمير والحكم والمحتسب ، وبالصدق فى كل الأخبار ، والعدل فى الإنشاء من الأقوال والأعمال ، تصلح جميع الأحوال ، وهما قرينان ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥] .

وقال النبى ﷺ لما ذكر الظلمة : « فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه ولا يرد على الحوض ، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو منى وأنا منه وسيرد على الحوض » (١) .

وفى الصحيحين عن النبى أنه قال : « عليكم بالصدق ، فإن الصدق يهدى إلى البر ، وإن البر يهدى إلى الجنة ، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً . وإياكم والكذب ، فإن الكذب يهدى إلى الفجور ، وإن الفجور يهدى إلى النار ، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً » (٢) ، لهذا قال سبحانه وتعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا تَنَزَّلُ

(١) أخرجه الترمذى [٦١٤ ، ٢٢٥٩] عن كعب بن عجرة بلفظ : « أعيدك بالله يا كعب ابن عجرة من أمراء يكونون من بعدى ، فمن غشى أبوابهم فصدقهم فى كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه ، ولا يرد على الحوض ، ومن غشى أبوابهم أو لم يغش فلم يصدقهم فى كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو منى وأنا منه وسيرد على الحوض ... » وقال: حديث حسن غريب . وأخرجه أحمد فى المسند [٢٤/٣ ، ٩٢/٩٢] .

(٢) [١١١/٥ ، ٣٩٥/٦] ، وابن حبان [٢٨٦] ، وصححه الألبانى فى صحيح الترمذى [١٨٤٣ ، ٥٩١] .

(٢) صحيح : أخرجه البخارى [٦٠٩٤] ، ومسلم [١٠٥/٢٦٠٧] واللفظ له ، من حديث ابن مسعود ، رضى الله عنه .

الشَّيَاطِينُ ﴿ [الشعراء: ٢٢١] ، وقال : ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٌ كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ ﴿ [العلق: ١٥] .

فلهذا يجب على كل ولى أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل ، وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل ، وإن كان فيه كذب وظلم ، فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، وبأقوام لا خلاق لهم ، والواجب إنما هو فعل المقدور . وقد قال النبي ﷺ أو عمر بن الخطاب : « من قلد رجلاً على عصاة وهو يجد فى تلك العصاة من هو أَرْضَى منه ؛ فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين » (١) ، فالواجب إنما هو الأَرْضَى من الموجود ، والغالب أنه لا يوجد كامل ، فيفعل خير الخيرين ، ويدفع شر الشرين . ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول : « أشكو إليك جلد الفاجر وعجز التقى » .

وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يفرحون بانتصار الروم والنصارى على المجوس وكلاهما كافر؛ لأن أحد الصنفين أقرب إلى الإسلام ، وأنزل الله فى ذلك سورة الروم ، لما اقتتل الروم وفارس والقصة مشهورة ، وكذلك يوسف الصديق كان نائباً لفرعون مصر ، وهو وقومه مشركون ، وفعل من العدل والخير ما قدر عليه ، ودعاهم إلى الإيمان بحسب الإمكان » (٢) . اهـ .

والشاهد فيما سقناه من كتاب الحسبة للإمام ابن تيمية - رحمه الله - أن المسلم عليه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بحسب استطاعته ، وتولية الولايات التى يستطيع من خلالها المسلم أن يقوم بهذا الأمر ، وقد كان يوسف الصديق نائباً لفرعون مصر ، وهو وقومه مشركون ، وفعل يوسف من الخير ما قدر عليه ، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر بحسب استطاعته ، ولاشك أن هناك ولايات كثيرة يستطيع المسلم من خلالها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإن كان فى ظلال

(١) ضعيف جداً : أخرجه الحاكم [٩٢/٤] ، من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ،

وفيه : حسين بن قيس الرحبى المعروف بحنش ، متروك الحديث - التقريب [١٣٥١] .

(٢) الحسبة [ص ٦ ، ٧] .

حكم جائر ، أو كافر ، كوزارة التربية والتعليم ، والأوقاف والدعوة ، والشئون ، وغير ذلك . اللهم إلا إذا كان المسلم فى ولاية ما سبباً لأمره بالمنكر ، ونهيه عن المعروف ، وصدّه عن سبيل الله ، فإنه حيثن لا يجوز له البقاء ، ويحرم عليه العمل .

٩- منزلة العمل السلمى ، والدعوة والتربية فى الإسلام :

وأما القول بأن الدعوة السلمية ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يغنى فتيلاً فى الإسلام فهو قول خاطئ جداً ، بعيد عن الصواب . فقد جعل الرسول ﷺ أعلى درجات الجهاد قول كلمة حق عند سلطان جائر ، حيث يقول ﷺ : «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» (١) ، فكيف تكون كلمة الحق عند سلطان جائر هى أفضل الجهاد ، ويقول قائل : إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يغنى فتيلاً ؟ بل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو (٢) . أصل الدين الأصيل ؛ بل هو الذى من أجله جعل الله تبارك وتعالى المسلمين خير أمة أخرجت للناس ، كما قال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] الآية . فكيف يقال : إن الدعوة السلمية لا تجدى . ولا شك أن الذين قالوا هذا القول لم يعرفوا الغايات التى من أجلها شرع الله الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهى :

أداء الأمانة التى حملها الله لأهل العلم ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ، وقال

(١) حديث صحيح : أخرجه أبو داود [٤٣٤٤] ، والترمذى [٢١٧٤] ، وابن ماجه [٤٠١١] ، وأحمد [٦١، ١٩/٣] ، والحاكم [٥٠٦-٥٠٥/٤] ، وغيرهم من حديث

أبى سعيد الخدرى ، رضى الله عنه .

وانظر : « الصحيحة » للشيخ الألبانى برقم : [٤٩١] .

(٢) نهاية الفصول المتقاة من كتاب فصول عن السياسة الشرعية للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق .

تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩] الآيات .
والغاية الثانية : هى هداية مَنْ كَتَبَ اللهُ هدايته ، والدعوة هى الطريق إلى ذلك .

والثالثة : هى إقامة الحجة لله حتى ينقطع عذر الكافرين يوم القيامة أمام ربهم .
والرابعة : من غايات الدعوة هى إقامة المجتمع المسلم ، وتربية أفرادهِ على الإسلام .

والخامسة : هى الذَّبُّ عن دين الله ، ودفع الشبهات التى تعترض الناس وتحول بينهم وبينه ، وكل هذه أهداف عظيمة لا تتأتى إلا بالدعوة والجهاد السلمى والتعليم والرد على الشبهات والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وأما القتال فمع أنه فى نفسه من خير أعمال الإسلام وأفضلها إلا أنه شرع دفاعاً عن حوزة الدين وتحطيماً للسدود التى يضعها الظالمون فى وجه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وكسراً لشوكة الكافرين ، وهو مع أهميته ومنزلته فإنه لا يجوز أن نلغى به جهاد الكلمة ، وبيان الحق ؛ بل يجب أن يكون هذا فى مكانه وهذا فى مكانه من هذه الشريعة المطهرة ، وأما أن نلغى هذا ولا نوجه الشباب إلا للحرب فقط ، ونجعل تعليمهم وتربيتهم فى غرف مظلمة ، ولا يتعلمون إلا أساليب القتل والاغتيال والتدمير ، ولا يسمع الناس منهم كلمة حق ، ثم نخرج بهم رأساً على الناس يقتلون ويخربون ويفسدون دون أن يعلم الناس من هؤلاء ؟ وماذا يريدون ؟ وإلى أى شىء يدعون ؟ فإن هذا من أكبر الباطل وأعظم الشر ، وقد كتبنا فصلاً كاملاً فى هذه الفصول عن أثر الدعوة السلمية بعنوان : (الساحة الكويتية والتطرف والعنف) فارجع إليه إن شئت .

١٠ - حكم غير المسلمين فى أرض الإسلام :

وأما القول بأن جميع النصارى والملل الأخرى ؛ بل وجميع الطوائف عدا أهل

السنة منهم ، لا عهد لهم أو أمان ويجب قتلهم وقتالهم ؛ فإن هذا أيضا من أعظم الشر والفساد . . ولا شك أن المسلمين اليوم ليسوا فى وضع سياسى يسمح لهم بتطبيق ما طبقه المسلمون فى عصورهم الزاهرة على أهل الذمة ، كإلزامهم بزي خاص ، وأخذ الجزية منهم ، وعدم تمكينهم من إظهار شركهم وصلبانهم ، أو بناء كنائس جديدة . . إلخ ، ولا شك أيضا أنه قد بيتت طوائف تنسب إلى الإسلام لعلها أشد شراً وفتكاً وأذى من سائر الطوائف الأخرى ، وأن هؤلاء إن لم يعلنوا الحرب على المسلمين علانية فإنهم سائرون فيها سرّاً بكل ما أوتوا من قوة؛ فهم ممالئون لأعداء الله من الكفرة والمستعمرين موالون لهم . هذا فى غالب أحوالهم ، إلا أنه يكون منهم أيضاً من ولاؤه ومحبته لأهل وطنه من المسلمين ، وقد أمرنا الله - سبحانه وتعالى- أن نشهد بالحق ، وقال عن النصارى فى وقت نزول الوحى على النبى محمد ﷺ : ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ الآيات ، ولا شك أن إعلان الحرب هكذا من الجماعات الإسلامية على كل الطوائف غير الإسلامية وغير السنية ، إنما هو عمل أحمق جاهل لا يقره دين ولا عقل ؛ لأن غايته أن يحرض الحكومات القائمة على أهل التدين الصحيح ، ويمكن لأعداء الإسلام من ديار الإسلام أكثر من تمكنهم الآن ، وإنما البصيرة أن يُدعى إلى الإسلام الدعوة الصحيحة ، وأن يحاول قدر الإمكان أن توضع الأمور فى نصابها، فلا يتسلم أمور المسلمين أعداؤهم ، ولا يكون فى جيوشهم وشرطتهم من ولاؤه لغير هذه الأمة ، ومن قلبه مع أعدائها ، ومن يتسلط عليها بدافع من كفره أو طائفته . . والواجب على الشباب المسلم أن يقدر كل هذه الأمور ، وأن يعرف كيف يضع الأمور فى مواضعها الصحيحة .

ولا شك أن الإسلام من خلال شريعته المطهرة لم يطارده غير المسلمين لكفرهم بل حاربهم لعداوتهم وحريهم ، ولما تخلوا عن العداوة والأذى فإن غير المسلمين عاشوا فى بلاد الإسلام معززين مكرمين التكريم اللائق بهم . وهذه المسألة هى من أخطر ما تواجه الدعوة الإسلامية فى الوقت الحاضر ، وإن لم يعالجها الشباب

المسلم بما تمليه المصالح الشرعية بعيدا عن الهوى والجهل والتعصب ، فإن الريح ستعصف ببناء الإسلام ، وستكون هذه الطوائف هى أعظم فتنة وبلاء على أمة الإسلام .

١١ - من الذى يصح له الاجتهاد والاستنباط :

وأما القول بأن كل أحد قادر على فهم الكتاب والسنة والاستنباط منهما ، وحل مشاكل الأمة ، وخاصة هذه المشاكل العويصة التى تحتاج إلى أرضية فكرية وسعة اطلاع هائل ، ومعرفة بأحوال العالم اليوم ، وسياسات الدول والحكومات . . خاصة بعد هذا الشعب والتداخل ، واهتمام كل دولة بما يحدث فى الأخرى نظرا لأن العالم قد أصبح كالقرية الواحدة ، وأصبحت حياة كل دولة ترتبط بصورة أو أخرى بما فى الدول الأخرى . فبتروल المسلمين مثلا يعيش أكثر من شطر العالم عليه ، وما يحدث فى بلادنا يهم بالضرورة كل من ترتبط حياته بهذه المادة الحيوية وهكذا . . .

وفى خلال هذا التشابك يصبح معرفة ما يجب على المسلمين عمله ليس أمراً هيناً ؛ بل يحتاج إلى فقه عظيم ودراسات كثيرة لا تتأتى للمبتدئين ، ولاللمنعزلين عما يدور فى العالم .

هذا وشروط الاجتهاد التى دونها فقهاؤنا كثيرة منها : الإحاطة أو شبهها بالكتاب والسنة ، ومعرفة فقه الفقهاء ، وأصول الفقه ، وقواعد اللغة ، وأن يكون ذا عقل راشد ، وفهم سليم وتقوى لله - عز وجل - وبعد عن الهوى ، ومعرفة بالمصالح والمفاسد ، ومعرفة بأحوال الناس ، فكيف يقال بعد ذلك : إن كل أحد يستطيع الاجتهاد وتقدير ما يصلح هذه الأمة ؟ للأسف إن معظم ما قرأته مما كتبه أهل الفقه الجديد فى الاجتهاد كانت من كتابات أناس لم يتعدوا الثلاثين من أعمارهم ؛ بل كان كثير منهم دون ذلك بكثير ؛ بل وكثير من هؤلاء لم يتعلموا تتلمذاً صحيحاً على علماء أو فقهاء ؛ بل إن كثيراً منهم لم يكد يعدو وجوده فى إطار

الإسلام الصحيح سنة أو ستين ، وكان ذلك بعيدا كل البعد عن مشاكل المسلمين وأحوالهم ؛ بل بعيدا بنفسه كذلك عن أخلاقهم وصفاتهم ، فهل يعقل أن يحرم الله علماء الأمة جميعا الفهم الصحيح لمعانى الجهاد ويمتن بذلك على أفراد من الشباب هذا شأنهم ومبلغهم من العلم؟!

ومرة ثانية نقول : إن للاجتهاد أصوله وضوابطه ، وإن أعظم الاجتهاد ما يكون منه فى شئون المسلمين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فهذه أمور متجددة متغيرة ويحتاج المفتى والمجتهد فيها أن يكون ملما بمشكلاتها ، وهذا عكس قضايا العبادات وشئون القربات فإنها ثابتة لا تتغير .. أقول هذا لأننى رأيت كيف أن شابا صغيرا جمع نصوصا عن كيفية وضع اليد فى الصلاة بعد الركوع وتبع أقوال العلماء ثم رجح ما رآه ، وظن بعد ذلك أنه مجتهد وقال لى : أنا مجتهد لأننى اطلعت على أقوال العلماء فى هذه المسألة ، وكان هذا عندما بينت له ما معنى المجتهد وطالبته بالمسائل التى اجتهد فيها وكان له رأى ، فذكر هذه المسألة ، فذكرت له أن هذه المسألة الواحدة فى الصلاة هناك فى الصلاة وحدها أكثر من عشرة آلاف مسألة فكيف بالصوم والحج وسائر العبادات الأخرى ؟ وكيف بما وراء ذلك من شئون المعاملات والسياسات ؟ لا شك أن الوصول إلى معرفة قضية واحدة أو عشر قضايا لا يجعل من الشباب مجتهدا ، وإنما ذلك يحتاج إلى زمن طويل وعلم غزير بينا بعضه آنفا .. ولست ممن يقول : إنه لا يوجد الآن من يجتهد ؛ بل لا يخلو وقت للإسلام إلا من قائم لله بحجة ، كما قال ﷺ : «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك»^(١).

ولا شك أيضا أن الله - سبحانه وتعالى - قد كلفنا حدود استطاعتنا .. ونحن لا نُكَلَّف أن نعمل إلا بما نظن وفق اجتهادنا أنه الحق ، ومن الاجتهاد سؤال أهل العلم ، والشورى والنظر ، وعدم الاستبداد بالرأى ، ولو أن كل شاب متحمس

(١) رواه مسلم [١٩٢٠] .

يفعل ذلك ويرجع إلى أهل العلم والرأى من المسلمين قبل أن يقدم على عمل
مامن أعمال الجهاد والدعوة - لصلحت أحوالنا ولوقفنا الله فى أعمالنا ، كما قال
تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرَآئِي بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٢٨] ، ولكن للأسف يخرج عليك كل
يوم من لا فقه لهم، ثم هم مستبدون برأيهم ظانون أنهم قد بلغوا الغاية علمًا
وفهمًا وجهادًا . . والحال أنهم غير ذلك تمامًا .

وختامًا : فإننا ننصح هؤلاء الشباب أن يتقوا الله فى أمتهم ، وأن يخافوه
- سبحانه - وأن لا يقدموا على أمر ما حتى يشاوروا أهل العلم والرأى من
المسلمين، ففى هذا الخير كل الخير لهم . وفى هذا التعجيل بنصر الإسلام وعزه .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٣
الغرض من الكتاب	٩
صلاح الأمة	١٥
لا يُعبد الله إلا بما شرع سبحانه	٢٢
حرمة المسلم وما يجب له من الحقوق	٤٢
حديث افتراق الأمة	٤٥
الفرق الهالكة	٤٨
الخوارج	٦٤
ما جاء فى الخوارج	٦٨
ما جاء فى دعاة الضلالة	٨٢
لا يجوز التكفير بالذنوب والمعاصى	٨٦
عظم خطر تكفير المسلم	٩١
التكفير وليد مقيت للغلو فى الدين	٩٢
الأمر بالاستقامة والنهى عن الغلو	٩٤
التكفير مزلق خطير	١٠٥
تكفير الحكام والمحكومين فتنة قديمة تبناها الخوارج	١٠٨
الأفغان . . . وتكفير الحكام والاغتيالات	١٣٥

- ١٦٨ لا يجوز لأحد أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرد الفعل
- ١٧٩ حكم من يتحاكم إلى القوانين التي تخالف الشرع
- ١٨٣ حكم من يحكم بغير ما أنزل الله
- ١٨٥ كفر دون كفر
- ١٩٥ متى يكون الحكم بغير ما أنزل الله كفراً أصغر ؟
- ١٩٨ تكفير العلماء والأمراء هدم للشرعية، وإشاعة الفوضى والحروب الأهلية
- ٢٠٤ حكمة تكفير المؤمنين
- ٢٢١ العلاقة بين الحاكم والمحكوم
- ٢٣١ كفر الاعتقاد وكفر العمل
- ٢٣٦ شرك الاعتقاد وشرك العمل
- ٢٤٠ هل يكفر المسلم وهو لا يشعر؟
- ٢٤٣ الشرك الأصغر لا يخرج من ملة الإسلام
- ٢٤٤ أمثلة الشرك الأصغر وعظم خطره وقلة من يسلم منه
- ٢٤٨ أمثلة من الكفر الأصغر
- ٢٤٩ النفاق العملى والاعتقادى، والفرق بينهما
- ٢٥٠ المعاصى كلها من شعب الكفر
- ٢٦٢ الأحاديث التي فيها نفى الإيمان بالذنوب
- ٢٦٤ الأحاديث التي فيها ذكر الشرك والكفر
- ٢٦٦ الأحاديث التي فيها ذكر النفاق

الموضوع	الصفحة
الأحاديث التي فيها ذكر البراءة	٢٦٨
الأحاديث التي شبه فيها الذنب بأجزاء أكبر منه أو قُرِنَ به	٢٧٠
تكفير المعين وبراءة ابن تيمية من نسبة ذلك إليه	٢٧١
الأمر بالمعروف	٢٧٦
كيف ينكر على الحاكم	٢٨١
لا دعوة إلى الله إلا بالحكمة	٢٨٨
من أقوال الإمام ابن تيمية رحمه الله في السياسة الشرعية	
في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٣١١
المفهوم الجديد للجهاد عند بعض الشباب المسلم	٣١٥

رقم الايداع ١٩٩٧/٣١٨٠

الترقيم الدولي - I.S.B.N 977-260-226-1

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

1

2

المسند



قام العلامة أحمد شاكر بتحقيق مسند الامام أحمد بن حنبل وشرحه والتعليق عليه ، ووافاه أجله قبل أن يُتمه ، وتوقف الكتاب عند الحديث رقم [٨٧٨٢] وقد شرفت مكتبة التراث الإسلامى بتقديمه للقراء فى عام ١٩٩١م ، ومنذ ذلك التاريخ والنفس مشوقة إلى تكملته ، والعمل دؤوب على إخراج هذا المسند الإمام ؛ ولله الحمد تم ظهوره بعد أن قوبل على عدة نسخ مطبوعة ومخطوطة ، وعُرض على كوكبة من أساتذة الحديث بجامعة الأزهر الشريف لوضع الخطة اللازمة للتحقيق وفق المنهج الذى سار عليه الشيخ شاكر ، بعناية الأستاذ الدكتور عزت على عطية ، أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين ، ثم من بعد ذلك كله راجعه وأشرف عليه الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم ، أستاذ الحديث ورئيس جامعة الأزهر ، وها هو أخى الكريم بين يديك بعد أن بذلنا قصارى جهدنا . نسأل الله أن ينفع به قارئه وناشره والقائمين عليه .

مجلدات الشيخ شاكر من ١٦/١ متوفرة لدى مكتبة التراث الإسلامى على النحو التالى :

٢٨ جنيهه مقدم + كل مجلد بمبلغ ٧ جنيهه وبذلك يكون إجمالى الثمن ١٤٠ جنيهه

٨ شارع الجمهورية عابدين ت / ٣٩٢٥٦٧٧ / ٣٩١١٣٩٧